

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning



التحولات الاقتصادية الجديدة في ظل السياسة الحمائية الترامبية وتداعياتها على أوضاع السياسة النقدية في العالم

د. عباس الدغمي





التحولات الاقتصادية الجديدة في ظل السياسة الحمائية الترامبية وتداعياتها على
أوضاع السياسة النقدية في العالم

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث
/ الدراسات الاقتصادية

الإصدار / الدراسات الاقتصادية

الموضوع / الاقتصاد والتنمية، شؤون إقليمية ودولية

د. عباس الدعيمي / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزُ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخص العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المستخلص:

- التعرفة الكمركية ستقود الى تحول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والشركات الأجنبية ستبحث عن الأطراف التي تبعد عن السياسات الحمائية أو التقلب في السياسات الحمائية.
- سيمركز تحول رأس المال على البحث عن الأصول الآمنة، مما سيسهم في تضخم أسعار الأسهم والسندات في الدول المتقدمة.
- التحولات الحالية في توطين الصناعات والمنتجات العالمية ستسهم في رسم ملامح جديدة لنظام اقتصادي عالمي.
- السياسة الحمائية تؤثر في تغيير التوازنات الاقتصادية العالمية من خلال تأثيرها على الأسواق المالية، وأسعار الصرف، وتوجهات رؤوس الأموال.
- تؤثر السياسات الحمائية في قرارات البنوك المركزية الكبرى مثل البنك الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان بشأن السياسة النقدية، حيث تؤثر أسعار الفائدة وأسعار الصرف، مما يستدعي تدخل البنوك المركزية لضبط التضخم وضمان استقرار الأسعار.
- سيشهد الاقتصاد الدولي تصاعداً في الردود الانتقامية في التبادل العالمي، مما سيؤدي إلى اضطرابات في الأسواق العالمية وارتفاع درجة عدم اليقين.
- ستلجأ البنوك المركزية الكبرى إلى تعديل سياساتها النقدية استجابةً للضغوط الانكماشية.
- يحتاج العالم إلى تعزيز التنسيق الدولي بين السياسات النقدية والتجارية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي العالمي.
- ستتشكل وتتعزز تحالفات اقتصادية جديدة، مثل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة التي تم توقيعها بين الدول الآسيوية، وتهدف إلى تعزيز التجارة فيما بينها وتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة. وكذلك اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، التي تضم دولاً مثل اليابان وكندا وأستراليا، وتمثل خطوة نحو بناء شبكة تجارية جديدة بعيدة عن تأثيرات السياسة الحمائية الأمريكية.
- ستتضرر العملات المحلية في الأسواق الناشئة مقابل الدولار الأمريكي، لكن طالما استمرت عناصر الثقة في الأسواق الدولية، فإن هذه العملات ستشهد تحسناً في مستوى الأداء النقدي.



- ستؤدي السياسة الحمائية التي انتهجها الرئيس ترامب إلى تعزيز بعض الصناعات المحلية، إلا أن صناعات أخرى مثل صناعة السيارات، التي تعتمد على الصلب المستورد، ستتضرر نتيجة لذلك.
- تلجأ الصين إلى السياسات النقدية المرنة، حيث قامت بتخفيض معدلات الفائدة وزيادة الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية لدعم النمو المحلي.
- تؤدي السياسات الحمائية إلى انكماش في عوامل النمو الاقتصادي على المستوى العالمي، وفي المقابل ستشهد الاقتصادات المحلية للبلدان النامية، ومنها العراق، ارتفاعاً في مؤشرات التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف الاستيراد، مما يربك صانعي السياسات النقدية في التوفيق بين أهداف الاستقرار النقدي وتحفيز النمو.
- سيتراجع دور الدولار كعملة تسويات دولية مقبولة، في مقابل صعود عملات أكثر قبولاً لدى القوى الاقتصادية الصاعدة، كما سيتجه العالم نحو اعتماد الأصول الفريدة، مثل المعادن الثمينة، كوسيلة للتسويات الدولية.

I. المقدمة:

شهد العالم خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تحولات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي، إذ أعاد صعود النزعة القومية الاقتصادية، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، تشكيل ملامح السياسات الاقتصادية والتجارية على الصعيد العالمي. وقد شكّلت السياسات التي انتهجها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، والتي اتسمت بالحمائية والانغلاق الاقتصادي، نقطة تحوّل حاسمة أثّرت في مسار العولمة الاقتصادية، وأثّارت تفاعلات واسعة على مستوى السياسات النقدية في الدول الكبرى.

جاءت هذه السياسة الحمائية ضمن إطار وعود انتخابية هدفت إلى «إعادة العظمة للاقتصاد الأمريكي» من خلال تقليص العجز التجاري، وإعادة تنشيط التوظيف الصناعي المحلي، وفرض تعريفات جمركية على عدد من الدول، وفي مقدمتها الصين. غير أن آثار هذه السياسات لم تقتصر على الاقتصاد الأمريكي وحده، بل امتدت لتثير القلق في الأسواق العالمية، وتدفع العديد من البنوك المركزية إلى إعادة النظر في سياساتها النقدية في ظل بيئة تجارية تتسم بقدر أقل من الانفتاح.

تهدف هذه الورقة إلى دراسة التحولات الاقتصادية الجديدة الناتجة عن السياسات الحمائية، وتحليل انعكاساتها على السياسة النقدية الدولية، في محاولة لفهم مدى عمق هذه التحولات وتأثيرها في التوازنات الاقتصادية العالمية.



II. الإطار النظري والمفاهيمي

أولاً: مفهوم السياسة الحمائية

السياسة الحمائية هي استراتيجية اقتصادية تهدف إلى حماية الاقتصاد المحلي من المنافسة الأجنبية، من خلال فرض قيود على الواردات مثل الرسوم الجمركية، الحصص الاستيرادية، والدعم الحكومي للمنتجات المحلية. وتستند هذه السياسات إلى مبررات تتعلق بحماية الصناعات الناشئة، والحفاظ على الوظائف، وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية. (Mishkin, 2022, 113).¹

ثانياً: المبادئ الأساسية للسياسة النقدية الدولية

تشير السياسة النقدية الدولية إلى التفاعل بين سياسات البنوك المركزية الوطنية في ظل اقتصاد عالمي مترابط. وتتمثل المبادئ الأساسية لهذه السياسة في مجموعة من الأطر والأهداف التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي على المستوى العالمي، ومن أبرز هذه المبادئ:

1. استقرار الأسعار: يُعد استقرار الأسعار من أهم أهداف السياسة النقدية، إذ تسعى البنوك المركزية إلى الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة. وعلى الصعيد الدولي، يسهم استقرار الأسعار في تعزيز التجارة الدولية وتقليل تقلبات الأسواق المالية.
2. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: يُعد تحقيق توازن مستدام في التعاملات الخارجية من المبادئ الأساسية للسياسة النقدية الدولية. إذ يُعتبر اختلال ميزان المدفوعات مصدراً رئيساً للضغط على أسعار الصرف واحتياطات النقد الأجنبي، مما قد يؤدي إلى تقلبات اقتصادية تؤثر في استقرار الاقتصاد الكلي.
3. حرية حركة رؤوس الأموال: في ظل العولمة المالية، أصبحت حرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول عنصراً أساسياً في السياسة النقدية الدولية. ومع ذلك، قد تُقيّد هذه الحرية نتيجة الأزمات الاقتصادية أو السياسات الحمائية التي تتبناها بعض الدول لحماية اقتصاداتها المحلية.
4. استقرار أسعار الصرف: يُعد استقرار أسعار الصرف هدفاً محورياً لضمان بيئة تجارية ومالية مستقرة. إذ تؤثر تقلبات العملات في قرارات التجارة والاستثمار على المستوى الدولي، مما يجعل تنسيق السياسات النقدية بين الدول ضرورة لتعزيز الاستقرار المالي العالمي.

1- Mishkin, Frederic S. The Economics of Money, Banking and Financial Markets. 12th ed., Pearson, 2022. P. 113.





5. التنسيق الدولي بين البنوك المركزية: يُعد التعاون بين البنوك المركزية، مثل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك اليابان، عنصراً جوهرياً في إدارة الأزمات المالية العالمية والحد من انتقال العدوى الاقتصادية بين الدول. ويسهم هذا التنسيق في تعزيز فعالية السياسات النقدية على المستوى الدولي.
6. الشفافية والتوقعات المستقرة: تعتمد فعالية السياسة النقدية إلى حد كبير على قدرتها في توجيه توقعات الأسواق. ومن هنا تبرز أهمية الشفافية والإفصاح الواضح عن توجهات السياسة النقدية وبيانات الاقتصاد الكلي، لما لذلك من دور في بناء ثقة المستثمرين وتعزيز الاستقرار المالي.

ثالثاً: العلاقة بين السياسات الحمائية والسياسات النقدية

ترتبط السياسة الحمائية بالسياسة النقدية ارتباطاً وثيقاً ومعقداً في آنٍ واحد، إذ تؤدي الإجراءات الحمائية إلى تغييرات في العوامل والمتغيرات الاقتصادية الكلية التي تُعد جوهر عمل السياسة النقدية، مما يدفع البنوك المركزية إلى إعادة النظر في أدواتها وأهدافها. ويمكن تحليل هذه العلاقة من خلال المحاور الآتية:

1. **التأثير على التضخم:** تؤدي السياسات الحمائية إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة فرض الرسوم الجمركية، وهو ما ينعكس على المستوى العام للأسعار. هذا الارتفاع في التضخم يدفع البنوك المركزية إلى التدخل عبر رفع أسعار الفائدة بهدف كبح جماح التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار.²
2. **تأثيرها على النمو الاقتصادي:** رغم أن الحماية التجارية قد تدعم بعض القطاعات المحلية، فإنها قد تُضعف التبادل التجاري الدولي، وتؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي، مما يجبر البنوك المركزية على انتهاز سياسات توسعية (مثل خفض الفائدة أو التيسير الكمي) لتحفيز النمو.³
3. **تقلبات أسعار الصرف:** قد تؤدي الحروب التجارية الناتجة عن السياسات الحمائية إلى اضطرابات في سوق العملات، إذ تلجأ الدول إلى خفض قيمة عملاتها لتحسين القدرة التنافسية، مما يستدعي تدخلات نقدية لإعادة التوازن.⁴
4. **اختلال التوازن العالمي:** يؤدي فرض قيود على التجارة إلى خلل في تدفقات رأس المال والحساب الجاري، مما يفرض ضغوطاً على الاحتياطات الأجنبية للبنوك المركزية، ويؤثر في قدرتها على التحكم في السيولة.⁵

2- Mankiw, N. Gregory. Principles of Economics. 9th ed., Cengage Learning, 2021. P. 235.

3- Blanchard, Olivier. Macroeconomics. 8th ed., Pearson, 2020. P. 312.

4- Krugman, Paul R., and Maurice Obstfeld. International Economics: Theory and Policy. 11th ed., Pearson, 2021. P. 162.

5- Eichengreen, Barry. Globalizing Capital: A History of the International Monetary System. 3rd ed., Princeton University Press, 2020. P. 108



وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إنّ السياسة الحمائية تفرض تحديات جوهرية على السياسة النقدية، وتجعل تنسيق السياسات الاقتصادية أكثر أهمية، خاصة في بيئة دولية مترابطة كما هي اليوم.

III. السياسة الحمائية في عهد ترامب: الخلفية والتطبيقات العملية

شهدت السياسة الاقتصادية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب (2017-2021) تحولات بارزة تمحورت حول تعزيز الإنتاج المحلي، وتقليص العجز التجاري، ومواجهة ما وُصف بالاستغلال التجاري من قبل بعض الدول. اتخذت هذه السياسة طابعاً حمائياً، تجسّد في إعادة التفاوض على الاتفاقيات التجارية، وفرض تعريفات جمركية على واردات السلع، خاصة من الصين.

أولاً: الخلفية الفكرية والسياسية:

ترتكز السياسة الحمائية الترامبية على المدرسة القومية الاقتصادية، التي تعطي الأولوية لمصالح الاقتصاد المحلي على حساب الانخراط في الاقتصاد العالمي. وقد تبلورت هذه الفكرة في شعار «أمريكا أولاً»، الذي رفعه ترامب خلال حملته الانتخابية، والذي يُمثل دعوة لإعادة التوازن في العلاقات التجارية، وردع ما اعتُبر ممارسات غير عادلة من جانب الشركاء التجاريين، وخصوصاً الصين.⁶

ثانياً: الأدوات الحمائية المستخدمة

- التعريفات الجمركية: فرضت الولايات المتحدة رسوماً جمركية بنسبة تصل إلى 25% على واردات الصلب، و10% على الألمنيوم من عدة دول، بما فيها الاتحاد الأوروبي وكندا.
- الحرب التجارية مع الصين: تم فرض تعريفات جمركية على أكثر من 360 مليار دولار من السلع الصينية، وردّت بكين بإجراءات مماثلة.
- إعادة التفاوض على الاتفاقيات: انسحبت الولايات المتحدة من اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP)، وأعدت التفاوض على اتفاقية NAFTA لتُصبح USMCA.
- تقييد الاستثمارات الأجنبية: فُرضت قيود على استثمارات الشركات الصينية في التكنولوجيا الأمريكية، ومُنعت بعض الشركات مثل «هواوي» من العمل داخل السوق الأمريكي.

6- Blanchard, Olivier. Macroeconomics. 8th ed., Pearson, op cit, p. 289.



IV. التحولات الاقتصادية الناتجة عن السياسة الحمائية

أولاً: التأثير في التجارة العالمية:

أدت السياسات الحمائية إلى تراجع ملحوظ في نمو التجارة العالمية، إذ ساهمت التعريفات الجمركية المتبادلة بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين في تقليص حجم التبادل التجاري. وأشارت بيانات منظمة التجارة العالمية إلى أن حجم التجارة العالمية انكمش بنسبة بلغت -5.3% في عام 2020، مقارنةً بـ 1.2% فقط في عام 2019، ما يعكس هشاشة النظام التجاري متعدد الأطراف.

جدول 1: أثر السياسات الحمائية على نمو التجارة العالمية (%)

السنة	معدل نمو التجارة العالمية (%)	أبرز المؤثرات
2016	2.3	تباطؤ اقتصادي عالمي محدود
2017	5.4	انتعاش نسبي قبل تصاعد التوترات التجارية
2018	3.9	بداية فرض رسوم جمركية أمريكية على الصين
2019	1.2	تصاعد الحرب التجارية الأمريكية الصينية
2020	-5.3	جائحة كوفيد-19 + استمرار الحمائية
2021	9.8	انتعاش بعد الجائحة وتخفيف السياسات الحمائية

Source : WTO, 2020, p. 33

الجدول يُظهر أن السياسات الحمائية كان لها تأثير سلبي مباشر على نمو التجارة الدولية، وعَمَّقَت الأزمات الاقتصادية في ظل الصدمات الأخرى مثل الجائحة. فقد شهدت التجارة العالمية انكماشاً واضحاً بعد عام 2018 بسبب تصاعد الإجراءات الحمائية، خصوصاً بين الصين والولايات المتحدة. كما يُعتبر عام 2020 الأسوأ بسبب الجائحة، لكنه جاء أيضاً في سياق ضغوط تجارية قائمة. أما الانتعاش في عام 2021 فقد ارتبط جزئياً بتراجع السياسات الحمائية وإعادة فتح الاقتصادات.

ثانياً: تقييد سلاسل الإمداد العالمية

ساهمت القيود الجمركية وتوترات الحرب التجارية في إعادة التفكير في سلاسل الإمداد العالمية. إذ بدأت الشركات الكبرى بنقل عملياتها من الصين إلى دول أخرى في جنوب شرق آسيا أو العودة إلى الإنتاج المحلي، مما أثر في الكفاءة والإنتاجية الكلية للاقتصاد العالمي.⁷

جدول 2: أثر السياسات الحمائية على سلاسل الإمداد العالمية (2017-2021)

السنة	مؤشر استقرار سلاسل الإمداد*	عدد الشركات التي نقلت الإنتاج خارج الصين	أبرز الأسباب
2017	92	15 شركة	بداية الحديث عن إصلاحات تجارية
2018	88	40 شركة	بدء فرض الرسوم الجمركية
2019	80	85 شركة	تصاعد الحرب التجارية
2020	65	130 شركة	كوفيد-19 + حمائية متصاعدة
2021	75	95 شركة	محاولات لإعادة التوازن والتكيف

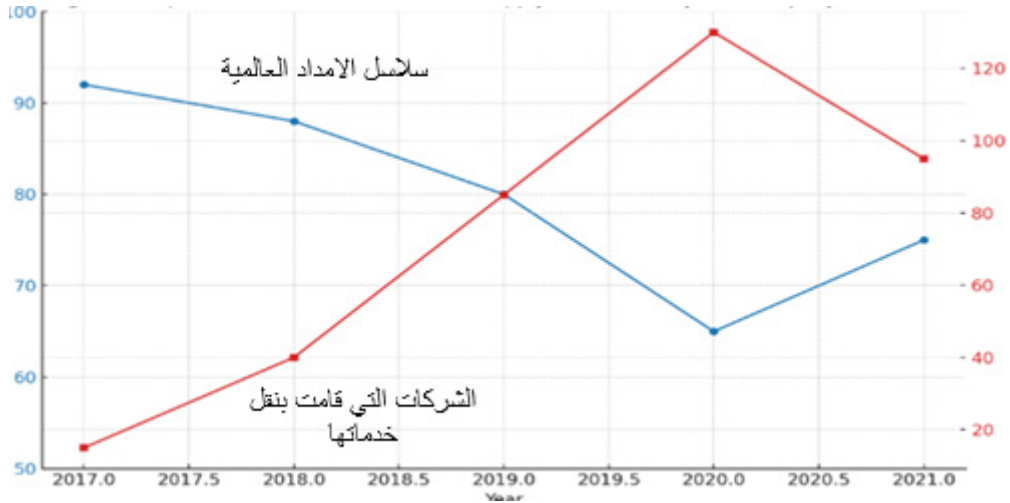
Source: European Commission, DG Trade Reports (2022)

مؤشر استقرار سلاسل الإمداد (Supply Chain Stability Index) يتراوح من 0 إلى 100. يظهر الجدول أن الاستقرار في سلاسل الإمداد العالمية بدأ بالتراجع بعد عام 2018 نتيجة الرسوم الجمركية المفروضة من قبل إدارة ترامب. في عام 2020، بلغ التأثير ذروته بسبب تزامن السياسات الحمائية مع جائحة كوفيد-19، ما أدى إلى اضطرابات واسعة في الشحن والإنتاج والتوزيع. عادت سلاسل الإمداد إلى التحسن النسبي في 2021 بفضل التحولات الاستراتيجية للشركات وتنويع مصادر الإنتاج. وبالنسبة، فإن هذا يعكس أن السياسات الحمائية ساهمت في خلق بيئة تجارية غير مستقرة، دفعت الشركات إلى إعادة النظر في مواقع إنتاجها وتوريداتها العالمية.

7- Blanchard, Olivier. Macroeconomics. Op cit., P. 391.



شكل 1. أثر السياسات الحمائية على مؤشر استقرار سلاسل الإمداد العالمية وعدد الشركات التي نقلت إنتاجها خارج الصين



Source: OECD Trade Outlook (2023)

الشكل 1. يبين العلاقة العكسية بين المؤشرين: كلما تراجعت استقرار سلاسل الإمداد زاد عدد الشركات التي غادرت الصين، خاصة في ذروة الحرب التجارية وجائحة كوفيد-19.

ثالثاً: تقلبات أسعار الصرف وأسواق المال

أدت السياسات الحمائية إلى تذبذب كبير في أسعار العملات، خصوصاً اليوان الصيني والدولار الأمريكي. وقد شهد الدولار فترات من الارتفاع نتيجة تدفقات رؤوس الأموال الباحثة عن الأمان، بينما لجأت الصين إلى سياسات تثبيت العملة لمواجهة آثار التعريفات الجمركية.⁸

8- Mishkin, Frederic S. The Economics of Money, Banking and Financial Markets. 12th ed., op cit, P. 245.

جدول 3. تقلبات أسعار الصرف والأسواق المالية (2017-2022)

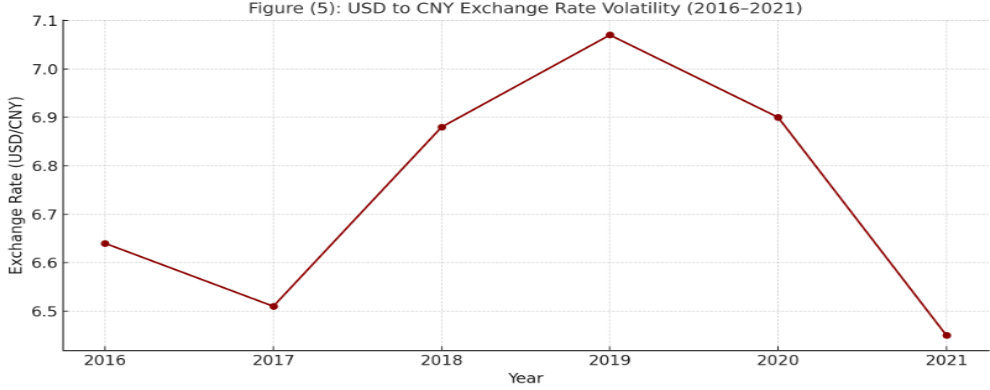
السنة	تقلبات سعر صرف الدولار (%)	تقلب مؤشر S&P 500 (%)
2017	3.2	12.3
2018	4.1	14.7
2019	5.0	15.1
2020	7.5	30.5
2021	6.3	25.2
2022	4.8	17.4

Source : IMF Financial Statistics Database, 2023.

يعكس الجدول 3 مدى تأثير الأسواق المالية وأسواق العملات بالتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية، خاصة تلك الناتجة عن السياسات التجارية للرئيس ترامب. فقد شهد عام 2020 زيادة ملحوظة في تقلبات أسعار الصرف وأسواق المال بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، فضلاً عن تصاعد السياسات الحمائية. أما في عام 2021، بدأت الأسواق في الاستقرار تدريجياً، لكن التقلبات ظلت مرتفعة مقارنة بالفترات السابقة للأزمة.



شكل 2. تذبذب قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليوان الصيني (سعر صرف الدولار باليوان الصيني)



Source: China Foreign Exchange Trade System, 2021.

يوضح الشكل 2 أن ارتفاع قيمة الدولار مقابل اليوان في الفترة 2018-2019 جاء نتيجة الحرب التجارية والرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة، مما أدى إلى تراجع قيمة اليوان بهدف تخفيف تأثير تلك الرسوم على الصادرات الصينية. ثم شهدت الفترة 2020-2021 تراجعاً في قيمة الدولار نتيجة السياسات النقدية التيسيرية (خفض الفائدة، التيسير الكمي) التي اتبعها الاحتياطي الفيدرالي في ظل الجائحة، بالإضافة إلى التعافي النسبي للاقتصاد الصيني.

رابعاً: ضعف معدلات النمو الاقتصادي العالمي

تراجعت معدلات النمو في أغلب الاقتصادات الكبرى. على سبيل المثال، انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو من 2.5% في عام 2017 إلى 1.2% في عام 2019، وذلك نتيجة لتباطؤ الطلب العالمي وتراجع الاستثمارات الصناعية. كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول 4. معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات مختارة (%)

الدولة	2018	2019	2020	2021
الولايات المتحدة	2.9%	2.3%	4%.-	5.7%
الصين	6.6%	6.1%	2.3%	8.1%
الاتحاد الاوربي	2.0%	1.5%	-6.3%	5.3%
اليابان	0.3%	0.7%	-4.5%	1.7%
الهند	6.8%	4.2%	-6.6%	8.9%

Source: IMF, 2021.

خامساً: تشوهات في أنماط الاستثمار العالمي

أدت الحواجز التجارية إلى تحول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبحت الشركات أقل رغبة في الاستثمار في الدول التي تتعرض لسياسات تجارية عدائية. كما زاد توجه رؤوس الأموال نحو الأصول الآمنة، مما ساهم في تضخم أسعار الأسهم والسندات في الدول المتقدمة.⁹

V. تداعيات السياسة الحمائية على السياسة النقدية الدولية

تتسم السياسة الحمائية التي اتبعتها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأنها أحد العوامل المؤثرة بشكل كبير في ديناميكيات الاقتصاد العالمي، بما في ذلك السياسة النقدية الدولية. والسياسة الحمائية تساهم في تغيير التوازنات الاقتصادية العالمية من خلال التأثير على الأسواق المالية، أسعار الصرف، وتوجهات رؤوس الأموال. في هذا الفصل، سوف نتناول التداعيات المباشرة وغير المباشرة للسياسات الحمائية على السياسة النقدية الدولية عبر عدة محاور رئيسية.

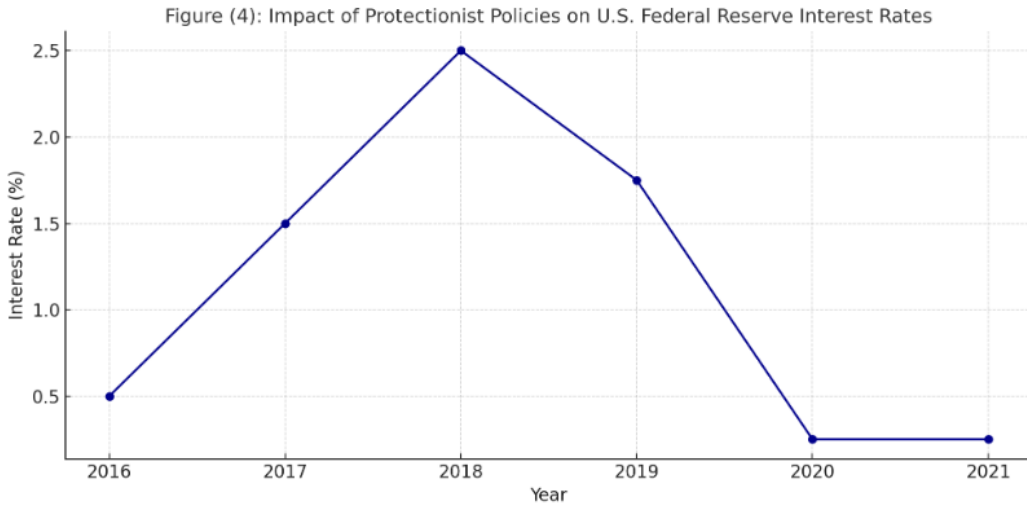
9- Krugman, Paul R., and Maurice Obstfeld. International Economics: Theory and Policy. Op cit. P. 188.



أولاً: التأثير على السياسة النقدية للبنوك المركزية الكبرى

تؤثر السياسات الحمائية في كيفية اتخاذ البنوك المركزية الكبرى مثل البنك الفيدرالي الأمريكي (Fed)، والبنك المركزي الأوروبي (ECB)، وبنك اليابان (BoJ) قراراتهم بشأن السياسة النقدية. عندما تقوم الولايات المتحدة بفرض تعريفات جمركية على دول أخرى، فإنه يحدث تأثير غير مباشر على أسعار الفائدة والصرف، مما يؤدي إلى ضرورة تدخل البنوك المركزية لضبط التضخم وضمان استقرار الأسعار.¹⁰

شكل 3. تأثير السياسات الحمائية على أسعار الفائدة للبنك الفيدرالي الأمريكي



Source: Federal Reserve, 2021

- الارتفاع في أسعار الفائدة حتى 2018: يعكس مرحلة التشديد النقدي بعد التعافي من الأزمة المالية العالمية، وبالتزامن مع تطبيق سياسة ترامب الحمائية، حاول الاحتياطي الفيدرالي مواجهة التضخم الناتج عن الرسوم الجمركية.
- خفض التدرجي بعد 2019: نتيجة لتزايد التوترات التجارية وتباطؤ الاقتصاد العالمي، بدأ الفيدرالي بخفض الفائدة لتجنب الركود.
- الانخفاض الحاد في 2020: جاء بسبب جائحة كورونا، لكن الجذور تمتد إلى تباطؤ التجارة العالمية وتأثير السياسات الحمائية التي سبقتها.

10- Blanchard, Olivier. Macroeconomics. 8th ed., Pearson, op cit, p. 289.



جدول 5. مقارنة معدلات الفائدة بين الدول (2016-2020) في ظل السياسة الحمائية

السنة	الولايات المتحدة (%)	منطقة اليورو (%)	اليابان (%)
2016	0.5	0.0	-0.1
2017	1.25	0.0	-0.1
2018	2.5	0.0	-0.1
2019	1.75	0.0	-0.1
2020	0.25	-0.5	-0.1

Source: World Bank Global Economic Prospects, 2023.

تعكس الأرقام في الجدول أعلاه تباين استراتيجيات السياسة النقدية بين الاقتصادات الكبرى، حيث اتبعت أمريكا توجهاً نحو التشديد قبل 2020 بينما تمسكت اليابان ومنطقة اليورو بسياسات فائقة التيسير.

1. **الولايات المتحدة:** فع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة تدريجياً من 0.5% في 2016 إلى ذروتها 2.5% في 2018، وذلك في إطار سياسة التشديد النقدي للحد من التضخم وتعزيز قوة الدولار. ثم خفض الفائدة إلى 0.25% في 2020 استجابة لتداعيات جائحة كوفيد-19، ضمن سياسة التيسير النقدي.

2. **منطقة اليورو:** حافظ البنك المركزي الأوروبي على معدلات فائدة صفرية (0%) خلال الفترة من 2016 إلى 2019 دعماً للنمو الاقتصادي في ظل ضعف التضخم. ثم في عام 2020، تم خفض الفائدة إلى -0.5%，مما أدخل السياسة النقدية مرحلة الفائدة السالبة بهدف تحفيز الاقتراض والإنفاق.

3. **اليابان:** اتبعت اليابان سياسة الفائدة السالبة بثبات، حيث بقيت عند -0.1% طوال الفترة، في محاولة مستمرة لتحفيز الاقتصاد الراكد ورفع معدلات التضخم المنخفضة.

ثانياً: تأثيرات الحرب التجارية على تدفقات رؤوس الأموال

أثرت السياسات الحمائية بشكل كبير في تدفقات رؤوس الأموال عبر الأسواق العالمية. نظراً لأن العديد من المستثمرين يبحثون عن استقرار الأسعار والظروف الاقتصادية الجيدة لاستثمار رؤوس أموالهم، فإن الإجراءات الحمائية مثل فرض التعريفات الجمركية أو تعزيز الإنتاج المحلي قد تجعل الأسواق المالية أكثر تقلباً. وهذا بدوره يؤدي إلى تقليص الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الأسواق، خصوصاً في الاقتصادات النامية (Krug- man & Obstfeld, 2021, 432).



جدول 6. تأثيرات الحرب التجارية على تدفقات رؤوس الأموال (بالمليار دولار أمريكي)

السنة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة	صافي التدفقات من الأسواق الناشئة
2017	139	275	126
2018	135	254	100
2019	141	261	88
2020	149	156	75
2021	181	174	92

Source: UNCTAD World Investment Report (2022).

الجدول أعلاه يُظهر تأثيرات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين على تدفقات رؤوس الأموال الدولية خلال الفترة 2017-2021

1. الولايات المتحدة: شهدت انخفاضاً ملحوظاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد 2017 نتيجة تصاعد الحرب التجارية، وزيادة الحواجز الجمركية التي خلقت بيئة غير مستقرة للمستثمرين الأجانب. أما في عام 2020 تراجعت التدفقات إلى 156 مليار دولار مقارنة بـ 275 مليار في 2017.
2. الصين: رغم أنها طرف رئيس في الحرب التجارية، فإن الصين استطاعت الاحتفاظ بمستوى مستقر نسبياً لتدفقات الاستثمار الأجنبي، بل وارتفعت بشكل واضح في عام 2021 إلى 181 مليار دولار، ما يشير إلى مرونة بنيتها التصنيعية وانفتاحها على أسواق بديلة.
3. الأسواق الناشئة: سجلت انخفاضاً تدريجياً في صافي تدفقات رؤوس الأموال نتيجة اضطراب سلاسل التوريد وعدم اليقين العالمي، لكنها بدأت بالتعافي في 2021.



رابعاً: السياسة النقدية والتضخم العالمي

أدى ارتفاع الأسعار الناتج عن السياسات الحمائية إلى زيادة ضغوط التضخم في بعض البلدان. فعلى سبيل المثال، مع فرض التعريفات الجمركية على البضائع الصينية، ارتفعت أسعار العديد من السلع الاستهلاكية في الولايات المتحدة، ما دفع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى إعادة النظر في استراتيجياته لمكافحة التضخم.¹¹

جدول 7. السياسة النقدية والتضخم العالمي في ظل السياسة الحمائية 2016-2021

السنة	السياسة النقدية للولايات المتحدة	السياسة النقدية لمنطقة اليورو	السياسة النقدية لليابان	التضخم العالمي (%)
2016	زيادة تدريجية في أسعار الفائدة (0.5%)	فائدة صفرية (0%)	فائدة سالبة -0.1%	3.2
2017	زيادة أسعار الفائدة إلى 1.25%	فائدة صفرية (0%)	فائدة سالبة -0.1%	3.1
2018	رفع الفائدة إلى 2.5%	فائدة صفرية (0%)	فائدة سالبة (-0.1%)	3.3
2019	خفض الفائدة إلى 1.75%	فائدة صفرية (0%)	فائدة سالبة (-0.1%)	3.5
2020	خفض الفائدة إلى 0.25%	فائدة سالبة (-0.5%)	فائدة سالبة (-0.1%)	3.4
2021	إبقاء الفائدة منخفضة (0.25%)	فائدة صفرية (0%)	فائدة سالبة (-0.1%)	4.0

Source: International Monetary Fund (IMF) World Economic Outlook (2023).

11- Mankiw, N. Gregory. Principles of Economics. Op cite.P. 56.



1. **الولايات المتحدة:** اتبعت السياسة النقدية في الولايات المتحدة نهجاً تقشيفياً في الأعوام 2017 و2018، حيث تم رفع أسعار الفائدة إلى 2.5% في 2018 بهدف تقليص التضخم الذي بدأ في الارتفاع. ومع بداية عام 2020، أدت جائحة كوفيد-19 إلى خفض الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لأسعار الفائدة إلى 0.25% لتحفيز النمو الاقتصادي. وقد ساعد هذا على تقليل التأثيرات السلبية للتضخم، الذي ارتفع لاحقاً إلى 4% في 2021.

2. **منطقة اليورو:** اعتمد البنك المركزي الأوروبي (ECB) سياسة الفائدة صفرية على مدار السنوات الخمس المذكورة، وذلك دعماً للنمو الاقتصادي الضعيف، مع الحفاظ على تدابير التيسير النقدي، بما في ذلك شراء السندات الحكومية. وفي عام 2020، خفض البنك المركزي الأوروبي الفائدة إلى -0.5% في محاولة لمكافحة الانكماش، في وقت كانت فيه الاقتصادات الأوروبية تعاني من آثار السياسات الحمائية وتراجع الإنتاج.

3. **اليابان:** ظلت السياسة النقدية في اليابان سلبية طيلة الفترة من 2016 إلى 2021 مع فائدة 0.1% في محاولة لتحفيز النمو الاقتصادي بعد فترة طويلة من الركود. وقد استمرت هذه السياسات بسبب انخفاض معدلات التضخم في اليابان مقارنة ببقية العالم.

خامساً: تأثيرات على الاقتصاديات الناشئة

الاقتصاديات الناشئة هي الأكثر تأثراً بالسياسات الحمائية، حيث إنها تعتمد بشكل كبير على الصادرات والأسواق العالمية، وبالتالي فإن تراجع التجارة بسبب السياسات الحمائية من شأنه أن يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في هذه البلدان. في هذا السياق، قد تضطر هذه الدول إلى تعديل سياساتها النقدية لمحاولة توازن تأثيرات السياسة الحمائية.¹²



جدول 8. تأثيرات السياسات الحمائية على الاقتصاديات الناشئة 2017-2021

السنة	النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة (%)	التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الناشئة مليار دولار	قيمة العملة المحلية مقارنة بالدولار الأمريكي	تأثيرات الحرب التجارية الولايات المتحدة-الصين
2017	4.3	773	1.5% تراجع	زيادة القيود الجمركية بين الصين والولايات المتحدة أثرت على التجارة.
2018	4.2	675	3.0% تراجع	التصعيد في التعريفات الجمركية كان له تأثير سلبى على التجارة.
2019	3.7	658	5.2% تراجع	انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب تزايد المخاوف من الحرب التجارية.
2020	3.4	520	7.5% تراجع	الانكماش العالمي بسبب الجائحة والحرب التجارية.
2021	4.6	700	2.2% تحسن	التعافي الجزئي بفضل تدابير التحفيز المالي والاقتصادي العالمي.

Source: UNCTAD World Investment Report (2022).

يوضح الجدول أعلاه تأثيرات السياسات الحمائية على الاقتصاديات الناشئة 2021-2017



1. النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة

شهدت الاقتصاديات الناشئة تباطؤاً في النمو الاقتصادي من 4.3% في 2017 إلى 3.4% في 2022 نتيجة تأثير السياسات الحمائية والحروب التجارية، بما في ذلك التصعيد بين الصين والولايات المتحدة. ومع تحسن الظروف الاقتصادية في 2021 سجلت هذه الاقتصاديات نمواً نسبياً قدره 4.6% نتيجة تعافي الأسواق من تبعات الجائحة والحرب التجارية.

2. التدفقات الرأسمالية

تراجعت التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الناشئة بشكل ملحوظ من 773 مليار دولار في عام 2017 إلى 520 مليار دولار في عام 2020، بسبب تصاعد السياسات الحمائية، والمخاوف من الحروب التجارية، والركود الاقتصادي العالمي. أما في عام 2021، فقد تحسنت التدفقات الرأسمالية لتصل إلى 700 مليار دولار نتيجة السياسات التحفيزية الاقتصادية على المستوى العالمي.

3. قيمة العملة المحلية

تعرضت العملات المحلية في العديد من الأسواق الناشئة لتراجع واضح مقابل الدولار الأمريكي، حيث سجلت انخفاضاً بنسبة 1.5% في عام 2017، وازداد التراجع ليصل إلى 7.5% في عام 2020. أما في عام 2021، فقد بدأت العملات الناشئة بالتعافي مع تحسن الثقة في الأسواق الدولية.

4. تأثيرات الحرب التجارية

الحروب التجارية بين الولايات المتحدة والصين أدت إلى زيادة التعريفات الجمركية على السلع المتبادلة، مما أثر سلباً على التدفقات التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الناشئة. رغم ذلك، بدأت الأسواق الناشئة بالتعافي في 2021 نتيجة الإجراءات التحفيزية من الاقتصادات الكبرى.

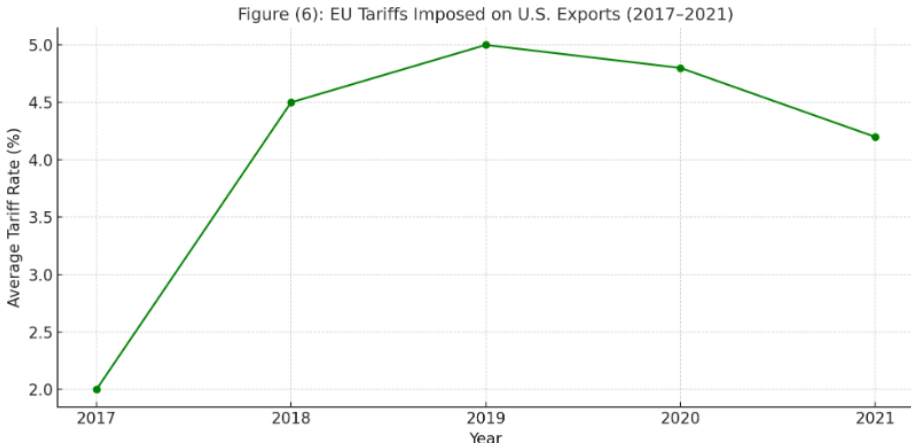
VI. الاستجابة الدولية للسياسات الحمائية والسياسات البديلة

كان للسياسات الحمائية التي تبناها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تأثير عميق على النظام الاقتصادي العالمي، ولا سيما في سياق تفاعل الدول مع السياسة الاقتصادية الأمريكية. يتناول هذا الفصل كيفية استجابة الدول المختلفة لهذه السياسات، بالإضافة إلى استعراض السياسات البديلة التي تم اعتمادها بهدف الحد من الآثار السلبية لهذه الإجراءات الحمائية على اقتصاداتها.

أولاً: استجابة الدول الكبرى للسياسات الحمائية

تباينت استجابات الدول الكبرى، وخاصة في أوروبا وآسيا، تجاه السياسات الحمائية التي فرضتها الولايات المتحدة. فقد سارعت بعض هذه الدول إلى اتخاذ تدابير مضادة بهدف حماية اقتصاداتها من تداعيات تلك السياسات. وشملت هذه الإجراءات فرض رسوم جمركية على الصادرات الأمريكية، وتنويع الشركاء التجاريين، إضافةً إلى تعزيز التجارة الحرة من خلال الانخراط في أطر متعددة الأطراف، مثل اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية والدولية.

شكل 4. الرسوم الجمركية المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي على الصادرات الأمريكية



Source: European Commission, 2021.

- ارتفاع الرسوم في 2018-2019 جاء كرد فعل مباشر من الاتحاد الأوروبي على الإجراءات الأمريكية الحمائية، في قطاعات مثل الصناعات المعدنية، الزراعة، والمنتجات الصناعية.
- الاستقرار النسبي بعد 2020 يعكس محاولات التهدئة وإعادة التفاوض بعد تراجع حدة الحرب التجارية، إضافةً إلى تداعيات جائحة كوفيد-19 التي دفعت الأطراف نحو المرونة.
- التأثير المباشر: ارتفاع الرسوم الجمركية أدى إلى انخفاض حجم الصادرات الأمريكية إلى أوروبا في بعض القطاعات، وأثر على سلاسل التوريد عبر الأطلسي.

ثانياً: الاتجاه نحو تحالفات اقتصادية جديدة

استجابةً للسياسات الحمائية الأمريكية، سعت العديد من الدول إلى تعزيز تحالفاتها الاقتصادية مع شركاء خارج الولايات المتحدة، بهدف تقليل الاعتماد على الاقتصاد الأمريكي وتخفيف آثار النزاعات التجارية. ومن أبرز هذه المبادرات اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)، التي تم توقيعها بين عدد من الدول الآسيوية، والتي تهدف إلى تعزيز التجارة البينية وتسهيل حركة السلع والخدمات داخل المنطقة. كذلك، تُعد اتفاقية الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ (CPTPP) مثالاً بارزاً آخر، إذ تضم دولاً مثل اليابان وكندا وأستراليا، وتشكل خطوة استراتيجية نحو بناء شبكة تجارية أوسع وأكثر تنوعاً، بعيداً عن تأثير السياسات الحمائية للولايات المتحدة.

جدول 9. اتفاقيات التجارة الإقليمية البديلة لتحل محل التجارة مع الولايات المتحدة

السنة	اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)	التجارة بين الاتحاد الأوروبي والصين	اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)
2017	0	250	50
2018	0	270	60
2019	100	290	80
2020	200	310	100
2021	300	340	130

يوضح الجدول اتجاهات التجارة في ثلاث اتفاقيات إقليمية بديلة خلال الفترة من 2017 إلى 2021، وذلك

كاستجابة للسياسات الحمائية الأمريكية، حيث

- اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) شهدت نمواً ملحوظاً في حجم التجارة، من صفر إلى 300 مليار دولار، ما يعكس تصاعد دور الصين وتعزيز تحالفاتها الإقليمية في آسيا.
- العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والصين سجلت زيادات متواصلة، مما يشير إلى تعميق الشراكة الاقتصادية بين الجانبين بعيداً عن التأثيرات الأمريكية.

- اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) تطورت تدريجياً، حيث ارتفع حجم التجارة من 50 إلى 130 مليار دولار، مما يدل على توجه القارة الأفريقية نحو تعزيز التكامل التجاري الداخلي.

ثالثاً: التنوع في أسواق الصرف وتحديات العملات

أدت السياسات الحمائية إلى زيادة التركيز على تقلبات أسعار الصرف. نظراً لأن العديد من الاقتصادات الكبرى كانت تحت ضغط التأثيرات غير المباشرة لهذه السياسات، فقد برزت الحاجة إلى تعديل استراتيجيات إدارة النقد في الأسواق العالمية.

السنة	اليوان الصيني CNY/) (USD	اليورو EUR/) (USD	البيزو المكسيكي (MXN/USD)
2017	6.7	0.89	18.9
2018	6.9	0.85	19.6
2019	6.8	0.90	19.1
2020	7.1	0.84	21.5
2021	6.5	0.88	20.3

جدول 10. تغير أسعار صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي (2017-2021)

Source: IMF World Economic Outlook (2022)



هذا الجدول يُظهر كيف تفاعلت أسواق الصرف الأجنبية مع الضغوط الحمائية والسياسات النقدية المختلفة، مما شكّل تحديات للبنوك المركزية في الاقتصادات الناشئة والمتقدمة على حد سواء.

- اليوان الصيني ارتفع بشكل طفيف في 2020 بسبب الحرب التجارية، ثم انخفض في 2021 مع تعافي التجارة الصينية.
- اليورو انخفض في 2018 و2020 نتيجة السياسة النقدية التيسيرية في 2021.
- البيزو المكسيكي كان الأكثر تقلباً، متأثراً بأسعار النفط وجائحة كورونا.

VII. الفصل الخامس: أمثلة دولية وتحليل مقارن

أولاً: مثال الولايات المتحدة الأمريكية – سياسة «أمريكا أولاً»

لا يمكن الحديث عن السياسات الحمائية دون التطرق إلى سياسة «أمريكا أولاً» التي تبناها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منذ وصوله إلى السلطة. هذه السياسة كانت تهدف إلى حماية الصناعات الأمريكية من المنافسة الأجنبية، وتحقيق توازن تجاري إيجابي لصالح الولايات المتحدة.

1. الرسوم الجمركية والضرائب على واردات الصلب والألمنيوم: في عام 2018، فرضت الولايات المتحدة رسوماً جمركية على واردات الصلب والألمنيوم من دول مثل الصين والاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك. الهدف من هذه الرسوم كان حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية التي كانت تؤدي إلى انخفاض الأسعار وتضرر المنتجين الأمريكيين.

تأثير هذه الرسوم كان متبايناً: في بعض الحالات، تم تعزيز الصناعات المحلية، ولكن في المقابل، تضررت بعض الصناعات الأخرى مثل صناعة السيارات التي تعتمد على الصلب المستورد. علاوةً على ذلك، أدت هذه الرسوم إلى تدهور العلاقات التجارية مع بعض الدول الكبرى وأثرت سلباً على الشركات الأمريكية التي كانت تعتمد على المواد الخام المستوردة.

2. الحروب التجارية مع الصين

شكّلت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين أحد أبرز الأمثلة على السياسات الحمائية في السنوات الأخيرة. فقد فرضت الولايات المتحدة رسوماً جمركية على مجموعة واسعة من المنتجات الصينية، مما دفع الصين إلى اتخاذ إجراءات مماثلة وفرض رسوم على السلع الأمريكية. وقد أثرت هذه الحرب التجارية بشكل كبير على الاقتصادين الأمريكي والصيني، حيث ساهمت في تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع التكاليف التجارية، كما أدت إلى تذبذب الأسواق المالية العالمية وزيادة حالة عدم اليقين في الاقتصاد الدولي.



جدول 11. تطور الرسوم الجمركية الأمريكية على الواردات الصينية (2017-2021)

السنة	قيمة الواردات الصينية المتأثرة (مليار دولار)	متوسط التعريف الجمركية قبل الحرب (%)	متوسط التعريف الجمركية بعد فرض الرسوم (%)	أبرز القرارات الجمركية
2017	3	3.1%	3.1%	لا توجد زيادات كبيرة
2018	250	3.1%	12.0%	تطبيق تعريفات على سلع بـ 50 + 200 مليار دولار
2019	370	3.1%	18.3%	المرحلة الرابعة من الرسوم على واردات إضافية
2020	370	3.1%	19.3%	استمرار تطبيق الرسوم رغم الجائحة
2021	335	3.1%	19.0%	تثبيت الرسوم مع بدء مفاوضات تخفيف

Source: U.S. Trade Representative, 2021.

- في عام 2017، لم تطرأ تغييرات كبيرة على الرسوم الجمركية، حيث بلغ متوسطها 3.1%.
- في عام 2018، بدأت الحرب التجارية فعلياً، إذ فرضت الولايات المتحدة رسوماً جمركية على واردات صينية بقيمة 250 مليار دولار، وارتفع متوسط التعريف الجمركية إلى 12%.
- في عام 2019، توسعت الرسوم لتشمل واردات بقيمة إجمالية بلغت 370 مليار دولار، وبلغ متوسط التعريف 18.3%.
- في عام 2020، وعلى الرغم من تداعيات جائحة كوفيد-19، استمرت هذه الرسوم وارتفعت إلى متوسط 19.3%.
- بحلول عام 2021، بدأت بعض المفاوضات الهادفة إلى تخفيف حدة التوتر التجاري، إلا أن التعريفات بقيت مرتفعة عند مستوى 19%.

ثانياً: الصين - استجابة السياسات الحمائية الأمريكية

في مواجهة السياسات الحمائية التي انتهجتها الولايات المتحدة، تبنت الصين مجموعة من الإجراءات للتخفيف من آثارها الاقتصادية السلبية. ونجحت في تنويع أسواقها التجارية وزيادة صادراتها إلى مناطق أخرى مثل الاتحاد الأوروبي، الأسواق الناشئة، والدول الآسيوية.

1. فرض رسوم جمركية على الواردات الأمريكية

رداً على الرسوم الأمريكية، فرضت الصين رسوماً على العديد من المنتجات الأمريكية، بما في ذلك فول الصويا والطائرات. هذه الإجراءات كانت تهدف إلى تقليل التأثير الاقتصادي على الصين من خلال تقليص وارداتها من الولايات المتحدة.

جدول 12. تطور الرسوم الجمركية الصينية على الواردات الأمريكية 2017-2021

السنة	قيمة الواردات الأمريكية المتأثرة (مليار دولار)	متوسط التعريفة الجمركية قبل الحرب (%)	متوسط التعريفة الجمركية بعد فرض الرسوم (%)	أبرز الإجراءات الصينية
2017	2	8.0%	8.0%	لا توجد زيادات تذكر
2018	110	8.0%	16.0%	فرض رسوم على منتجات زراعية وطاقة
2019	135	8.0%	20.7%	توسيع الرسوم لتشمل سلع صناعية
2020	110	8.0%	20.3%	تخفيف انتقائي للرسوم في بعض القطاعات
2021	100	8.0%	19.5%	بدء مفاوضات جزئية وتطبيق استثناءات

Source: World Trade Organization (WTO), Trade Monitoring Reports (2021)



قبل اندلاع الحرب التجارية، كان متوسط الرسوم الجمركية التي تفرضها الصين على السلع الأمريكية يقارب 8%. ومع بدء الحرب التجارية في عام 2018، ردت الصين على الإجراءات الأمريكية بفرض رسوم جمركية جديدة على واردات أمريكية بلغت قيمتها نحو 110 مليارات دولار، استهدفت بشكل رئيس قطاعات مثل الزراعة والطاقة.

في عام 2019، توسعت هذه الرسوم لتشمل واردات بقيمة 135 مليار دولار، وارتفع متوسط التعريفات الجمركية إلى 20.7%، لتشمل سلعاً صناعية ومعدينية إضافية. وفي عام 2020، تم الحفاظ على هذا المستوى من الرسوم تقريباً، مع منح بعض الاستثناءات للمنتجات الحيوية ذات الأهمية الاستراتيجية. وبحلول عام 2021، استمرت الصين في تطبيق هذه الرسوم، لكنها أبدت انفتاحاً على الدخول في مفاوضات تهدف إلى تخفيف حدة التوترات التجارية.

2. زيادة التجارة مع دول أخرى

عززت الصين من تجارتها مع دول أخرى، خاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في إطار استراتيجيتها للحد من الاعتماد على السوق الأمريكية. فقد أبرمت اتفاقيات تجارية مع دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية، وانضمت في عام 2020 إلى اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)، مما شكّل خطوة كبيرة نحو تنويع شراكاتها التجارية وتقوية الروابط الإقليمية. وفي مواجهة الضغوط الناجمة عن السياسات الحمائية الأمريكية، لجأت الصين إلى سياسات نقدية مرنة، شملت خفض معدلات الفائدة وزيادة الإنفاق الحكومي، خصوصاً على مشروعات البنية التحتية، وذلك بهدف تحفيز الطلب المحلي وتعزيز النمو الاقتصادي الداخلي.

ثالثاً: الاتحاد الأوروبي - الرد على التحديات الحمائية الأمريكية

في مواجهة الرسوم الجمركية الأمريكية، بدأ الاتحاد الأوروبي في اتخاذ تدابير مضادة على المستويين السياسي والاقتصادي. اعتمد الاتحاد الأوروبي على المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) للتصدي للرسوم الجمركية الأمريكية. كما قرر الاتحاد الأوروبي في 2018 فرض رسوم على المنتجات الأمريكية مثل الدراجات النارية والمنتجات الغذائية.

1. استخدام المحاكم الدولية

استناداً إلى مبدأ التجارة الحرة الذي تقوم عليه الاتحاد الأوروبي، قام الاتحاد برفع قضايا ضد الولايات المتحدة أمام منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 2019، أصدرت منظمة التجارة العالمية حكماً لصالح الاتحاد الأوروبي، مؤكدة أن الرسوم الجمركية الأمريكية على الصلب والألمنيوم تمثل انتهاكاً لقوانين التجارة الدولية.



2. تعزيز الاتفاقيات التجارية

من أجل تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة، أطلق الاتحاد الأوروبي عدة مبادرات لتعزيز علاقاته التجارية مع دول أخرى. على سبيل المثال، تم توقيع اتفاقيات تجارة مع كندا واليابان في 2018، مما ساعد في تقليل التأثير السلبي للسياسات الحمائية الأمريكية على الاقتصاد الأوروبي.

جدول 13. إجمالي حجم التجارة بين الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى (بمليار يورو)

السنة	الصين	الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	روسيا	اليابان	دول الآسيان	بقية دول العالم
2018	604	654	516	253	129	226	1,345
2019	560	617	508	232	125	221	1,309
2020	586	555	444	174	118	209	1,280
2021	696	631	539	257	128	240	1,410
2022	857	747	564	258	134	273	1,605

Source: Eurostat Database, EU Trade Statistics (2023)

- أصبحت الصين أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي منذ عام 2020، متجاوزة بذلك الولايات المتحدة.
- شهدت التجارة مع الولايات المتحدة انتعاشاً بعد تراجعها في 2020 بسبب الجائحة.
- التجارة مع المملكة المتحدة انخفضت بشكل ملحوظ بعد البريكست في 2020.
- العلاقة التجارية مع روسيا تراجعت بعد 2022 نتيجة العقوبات المفروضة بسبب الحرب في أوكرانيا.
- تزايدت التجارة مع دول الآسيان بشكل مطرد، ما يشير إلى تحول استراتيجي نحو آسيا.



VIII. الاستنتاجات

١. شكّل تصاعد السياسات الحمائية في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ولا سيما تجاه الصين، تحولاً جوهرياً في التوجهات التجارية للولايات المتحدة، من الانفتاح الليبرالي إلى قدر من الانعزال الاقتصادي، وهو ما انعكس سلباً على استقرار النظام التجاري العالمي.
٢. أدت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين إلى فرض متبادل لرسوم جمركية واسعة النطاق، شملت سلعاً بقيمة مئات المليارات من الدولارات، وأسهمت هذه الإجراءات في تباطؤ نمو التجارة العالمية، وانخفاض تدفقات رؤوس الأموال، وارتفاع مستويات عدم اليقين في الأسواق.
٣. امتدت آثار هذه السياسات إلى المجال النقدي الدولي، حيث اضطرت البنوك المركزية الكبرى إلى اعتماد سياسات تيسيرية أو تبني نهج حذر، بهدف التخفيف من الآثار الانكماشية الناتجة عن تراجع التجارة والاستثمار العالميين.
٤. شهد العالم تقلبات حادة في أسعار الصرف وأسواق المال، لا سيما بين الدولار الأمريكي واليوان الصيني، في ظل ارتفاع مستويات التقلب في الأسواق الناشئة نتيجة التحولات المفاجئة في حركة رؤوس الأموال.
٥. لجأت العديد من الدول، خصوصاً الاقتصادات الناشئة، إلى تنويع شراكاتها التجارية وتعزيز الاتفاقيات الإقليمية البديلة كاستجابة لانكماش العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة، ومن أبرز هذه الاتفاقيات «اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة» (RCEP).
٦. أظهرت البيانات أن السياسات الحمائية أسهمت في ارتفاع نسبي لمعدلات التضخم في عدد من الدول، نتيجة ارتفاع تكاليف الاستيراد، مما وضع صانعي السياسات النقدية أمام تحدٍّ مزدوج يتمثل في التوفيق بين متطلبات الحفاظ على استقرار الأسعار وتخفيف النمو الاقتصادي.
٧. كشفت المقارنة الدولية بين الاقتصادات الكبرى (الولايات المتحدة، منطقة اليورو، اليابان، الصين) أن التحولات الاقتصادية والسياسات الحمائية أدت إلى تباين واضح في استجابات السياسات النقدية، حيث فضّلت بعض الدول اعتماد تخفيض أسعار الفائدة كأداة تحفيزية، في حين فضّلت دول أخرى نهج التريث والحذر في مواجهة المتغيرات العالمية.
٨. بيّنت الدراسة أن استقلالية السياسة النقدية أصبحت محدودة نسبياً بفعل تنامي التأثير المباشر للتوجهات الحمائية، حيث باتت قرارات السياسة التجارية تؤثر بشكل ملموس على معدلات الفائدة، التضخم، والنمو الاقتصادي، مما يعكس درجة عالية من التشابك بين أدوات السياسة الاقتصادية الكلية.



٩. تؤكد التجارب الدولية، ولا سيما في السياقين الأوروبي والآسيوي، أن التكامل الاقتصادي الإقليمي أصبح خياراً استراتيجياً لا غنى عنه في ظل تصاعد السياسات الحمائية، بوصفه أداة لحماية الأسواق الوطنية من التداعيات السلبية المحتملة للسياسات التجارية الأمريكية.

١٠. خلُصت الدراسة إلى أن السياسات الحمائية لا تؤدي دائماً إلى مكاسب صافية للدولة التي تتبناها، بل قد تنقلب بنتائج عكسية على مستوى الرفاه الاقتصادي العالمي، وتزيد من هشاشة النظام المالي الدولي.

XI. التوصيات

١. تعزيز التعاون الدولي بين البنوك المركزية وصنّاع القرار التجاري لوضع أطر تنسيقية تحد من الآثار المتبادلة للسياسات الأحادية.

٢. ضرورة إعادة تقييم فاعلية السياسات الحمائية على المدى البعيد، خاصة في ظل تراجع الثقة بالاستقرار التجاري العالمي.

٣. تشجيع الدول النامية والناشئة على تنويع الشراكات التجارية وتطوير استراتيجيات بديلة لمواجهة الصدمات الناتجة عن السياسات الحمائية للدول الكبرى.

٤. العمل على تحديث الاتفاقيات التجارية الدولية لتشمل بنوداً مرنة في حال اللجوء لسياسات حمائية من أحد الأطراف، مع توفير آليات للرد المشترك.

٥. دعوة المؤسسات النقدية الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية لتعزيز دورها الرقابي والتنسيقي لمواجهة التداعيات السلبية للحمائية العالمية.

٦. تشجيع البحث العلمي والأكاديمي على إجراء تحليلات مقارنة بين نتائج السياسات الحمائية والنماذج المفتوحة في مختلف الدول، لتقديم دروس قابلة للتطبيق في المستقبل.

X. الخاتمة

لقد كشفت هذه الدراسة عن أبعاد جديدة في العلاقة بين السياسة الحمائية والسياسة النقدية على المستوى الدولي، خاصة في ضوء التجربة الأمريكية خلال عهد إدارة ترامب. أظهرت السياسات التجارية مثل فرض الرسوم الجمركية ورفض الاتفاقيات متعددة الأطراف، مدى هشاشة النظام الاقتصادي العالمي أمام تحولات فجائية في مواقف القوى الكبرى.

لقد تبين أن العالم لا يعيش فقط في ظل تنافس اقتصادي بين الدول، بل في تداخل معقد بين السياسة التجارية والنقدية، حيث تؤدي الإجراءات الحمائية إلى زعزعة استقرار سلاسل الإمداد، وتباطؤ تدفقات التجارة ورؤوس الأموال، مما يدفع البنوك المركزية إلى إعادة صياغة سياساتها النقدية في بيئة غير مستقرة. ورغم أن هذه السياسات قد تحقق أهدافاً سياسية داخلية آنية، فإن نتائجها على المدى البعيد تمثلت في إضعاف التعاون الدولي، وارتفاع درجات عدم اليقين، وإرباك آليات التنسيق النقدي بين الدول.





References

1. Asian Development Bank (ADB). Asian Development Outlook 2023. Asian Development Bank, 2023.
2. Bank of Japan (BOJ). Economic and Monetary Policy Report 2023. Bank of Japan, 2023.
3. Blanchard, Olivier. Macroeconomics. 8th ed., Pearson, 2020.
4. China Foreign Exchange Trade System. Annual Report 2021, 2021.
5. Eichengreen, Barry. Globalizing Capital: A History of the International Monetary System. 3rd ed., Princeton University Press, 2020.
6. European Central Bank (ECB). Annual Report 2023. European Central Bank, 2023.
7. European Commission. EU Trade Policy: Global Trade and European Economy, 2021.
8. International Monetary Fund (IMF). World Economic Outlook 2021. International Monetary Fund, 2021.
9. World Economic Outlook 2022. International Monetary Fund, 2022.
10. World Economic Outlook 2023. International Monetary Fund, 2023.
11. Reports on Global Economic Outlook (2017–2021). International Monetary Fund.



12. Krugman, Paul R., and Maurice Obstfeld. International Economics: Theory and Policy. 11th ed., Pearson, 2021.
13. --- . International Economics: Theory and Policy. Pearson, 2018.
14. Mankiw, N. Gregory. Principles of Economics. 9th ed., Cengage Learning, 2021.
15. Mishkin, Frederic S. The Economics of Money, Banking and Financial Markets. 12th ed., Pearson, 2022.
16. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). Economic Outlook 2020. OECD Publishing, 2020.
17. U.S. Census Bureau. "Trade in Goods with China." Accessed 2021.
18. U.S. Trade Representative. Section 301 Investigation: China's Acts, Policies, and Practices Related to Technology Transfer, Intellectual Property, and Innovation, 2021.
19. Annual Reports. Office of the United States Trade Representative.
20. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). World Investment Report 2022. UNCTAD, 2022.
21. World Bank. Global Economic Prospects 2023. World Bank, 2023.
22. World Trade Organization (WTO). Annual Trade Statistics 2020. WTO, 2020.
23. Trade Policy Review Reports, 2021.EE





لِدَوْلَةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُّشَارِكٍ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
